العدوان «الإسرائيلي» الجديد على سورية: المطلوب من منظومة المقاومة

■ حميدي العبدالله

العدوان الجديد الذي شنّته طائرات العدو «الإسرائيلي» على بعض المواقع الأمنية في ريف دمشق ليس موجهاً ضدّ سورية بقدر ما هو موجه ضدّ منظومة المقاومة والممانعة. فسورية مستهدفة بالعدوان لدورها التاريخي المعروف بدعم المقاومة الفلسطينية واللبنانية، ووقوفها إلى جانب المقاومة العراقية، ورفضها وعرقلتها لخطط الحكومات الغربية لترسيخ وجود الكيان الصهيوني وإحكام الهيمنة على البلاد العربية والمنطقة كلها، ولأنّ سورية ساندت أيضاً حق إيران في استقلالية قرارها والدفاع عن مصالح شعبها.

اليوم العدو الصهيوني استغلّ الحرب الإرهابية التي شاركت فيها 130 دولة، كما ردّد الأميركيون وحلفاؤهم أكثر من مرة، والتي تمكنت من ضرب الدفاعات الجوية السورية، وتوزيع جهد القوات المسلحة، واستنزاف قدراتها للقيام بمثل هذه الاعتداءات التي ما كانت لتتمّ لولا هذه الحرب المستمرة منذ أربع سوات، فلم يسجل أيّ عدوان «إسرائيلي» على سورية إذا لم تكن مثل هذه الظروف حاضرة، إذ إنّ العدوان الذي وقع عام 2004 على منطقة عين الصاحب في ريف دمشق جاء بعد غارات أميركية على منطقة البوكمال، حيث كانت الغارة «الإسرائيلية» تستهدف توريط الولايات المتحدة بحرب مباشرة في سورية.

سورية التي تدفع اليوم في العدوان «الإسرائيلي» الجديد، وفي الحرب المستمرة عليها منذ أربع سنوات، ثمن دعمها لمنظومة المقاومة، والدفاع عن مصالح الأمة، تستحق من هذه المنظومة ومن أبناء الأمة تضامناً أكثر قوة من طرح الأسئلة حول لماذا لم تردّ سورية على العدوان «الإسرائيلي»، وهي الغارقة في حرب استنزاف تشارك فيها أكثر من 130 دولة على رأسها كبرى دول العالم والمنطقة، سورية تستحقٍ من كلّ أصدقائها وحلفائها أبعد من استنكار العدوان وشجبه سياسياً، سورية تستحق أن توظف إمكانات الأمة، وطاقات منظومة المقاومة لصدّ الهجوم الذي تتعرّض له على أرضها الذي تمارسه التنظيمات المسلحة الإرهابية، وجيش العدو الإسرائيلي، فالمعركة لم تعد معركة سورية وحدها، بل هي معركة الأمة ومعركة منظومة المقاومة والممانعة، ومن دون إسناد عملي للجيش العربي السوري والقتال إلى جانبه، ومدّه بكلّ أشكال المساعدة، لن يكون سريعاً ولن يكون ربح المعركة بالأمر اليسير، وستكون الكلفة باهظة جداً.

الردّ المطلوب على هذا العدوان الجديد غير مطلوب من سورية الموزعة قدراتها على مقاتلة الإرهاب منذ أربع سنوات على امتداد الجغرافية السورية، بل من منظومة المقاومة والممانعة بكلّ أطرافها ومن الأمة، ولا سيما الشعب العربي.

الاستثناء الوحيد من ذلك هو حزب الله لأنّ حزب الله هو الوحيد الذي تضامن فعلاً وليس قولاً مع سورية.

فهل يكون ردّ حلفاء سورية وأصدقائها وتضامنهم معها هذه المرة أقوى في مواجهة تمادي العدو الصهيوني؟

الردّ السوري سيكون مزدوجاً

■ روزانا رمال

يدور النقاش في الدوائر السياسية والإعلامية حول ما إذا كانت سورية ستردّ على الغارات الإسرائيلية التي تعرّضت لها مناطق قريبة من دمشق مساء أول أمس، والنقاش المشكك ينطلق من التعمية النمطية التي لا تزال تعيش أجواء القدرة «الإسرائيلية» التي لا تقهر، وترى فيها قدراً لا يُردّ رغم كلّ الهزائم التي مُنيت بها من لبنان إلى غزة، كما تنطلق من تصوير القيادة السورية كقوة تخشى التصادم مع «إسرائيل»، أو تقيم معها تفاهمات ضمنية تسمح لـ«إسرائيل» بالعربدة كيفما ومتى شاءت من دون أن تلقى رداً على عربدتها.

لا أحد يستطيع إنكار حقيقة أنّ معادلة العلاقة بين سورية و«إسرائيل» خلال الأزمة حكمتها ثنائية، أول أبعادها الإفادة «الإسرائيلية» من الأزمة على عدة جبهات، من ضرب الدفاعات الجوية واستهداف الطيارين المحترفين ومراكز التنصت والحرب الإلكترونية بواسطة جماعات المعارضة، والسعي إلى العبث بالنسيج الوطني السوري عبر تشجيع القوى المتطرفة كـ«جبهة النصرة» - فرع تنظيم «القاعدة»، الذي لم يُحرج «إسرائيل» بلسان وزير حربها الإشادة به، كما أفادت «إسرائيل» حكماً من نتائج الأزمة بإرباك حلف المقاومة الذي تشكل سورية صلة الوصل بين ركنيه إيران وحزب الله، وقاعدته السياسية الرسمية المعنية مباشرة كدولة بمستقبل الصراع العربي - «الإسرائيلي»، وتملك جيشاً مجهّزاً لحرب مقبلة، ولذلك فالواقع الذي لا يمكن إنكاره لمن يتطلع نحو طبيعة الحلف الذي قاد التصعيد ضدّ سورية، أنّ «إسرائيل» ليست بالصدفة حليفاً مباشراً لكلّ المنخرطين في التحالف الذي سُمّي أصدقاء سورية لقيادة الحرب عليها، بحيث انّ معيار الانضمام ودرجة الحماس إلى هذا الحلف، كانت تقاس بين حكومات العالم بدرجة التعاون والتنسيق مع «إسرائيل»، وصولاً إلى دخول «إسرائيل» مباشرة على خط حماية «جبهة النصرة» ودورها في جنوب سورية وخصوصاً في الجولان وإعلان تورّطها المباشر في الحرب المسمّاة داخلية.

العامل الثاني في ثنائية معادلة سورية و«إسرائيل» كان السعي «الإسرائيلي» الدائم لاستنزاف المقاومة التي يمثل حزب الله رأس حربتها، والرهان على ما تمثله الحرب في سورية لإضعاف قدراتها، وقياس مدى تأثير هذه الحرب على قدرة الردع التي تملكها المقاومة من جهة، وقدرة الهجوم البري التي تعرف «إسرائيل» أنها معنية بالجليل في أيّ حرب مقبلة، من جهة أخرى، لكن فوق كلّ هذا المتصل بخيارات الحرب التي ترغب «إسرائيل» استرداد القدرة على خوض غمارها ضدّ المقاومة، بقيت عين «إسرائيل» على ما تقدّمه سورية من سلاح وعتاد حديثين للمقاومة، خصوصاً من الترسانة الروسية التي تتزوّد سورية بأحدث ما فيها في سلاح الصواريخ البرية والبحرية والجوية.

الغارات «الإسرائيلية» تتصل بالثنائية نفسها، لكن من جانب سورية والمقاومة اللتين تدور حول علاقتهما الحرب على سورية والغارات «الإسرائيلية»، واللتين واجهتا هذه المعادلة الثنائية بثنائية موازية، فالواضح من كلام سيد المقاومة أنّ قدرات المقاومة خصوصاً في العتاد والسلاح قد زادت كمّاً ونوعاً، وهذا إنجاز تعترف به المراجع «الإسرائيلية»، ما يعني أنّ الغارات الهادفة إلى التهديد لم تنفع في ثني سورية عن تقديم المزيد ولا في تخويف المقاومة من استيعابه وزجّه في الخطط القتالية أو منظومة الردع، والغارات الهادفة إلى التدمير سواء أصابت أهدافاً أم لا فهي لم تؤثر في الحصيلة الإجمالية لزيادة قدرات المقاومة، وعلى ضفة موازية تمثلت ثنائية سورية والمقاومة، بامتصاص الغارات «الإسرائيلية» المرتبطة بالبعد الداخلي للحرب في سورية، إلى حين تحقيق الإنجاز الميداني الذي تريد الغارات تعطيله أو توجيه الإنذار لمنع الإقدام عليه، كما جرى في غارات جمرايا لمنع حرب القصيْر، فكان القرار إنهاء القصيْر ثم الردّ بعمليات الجولان، وفي غارات جمرايا الثانية قبل حسم يبرود لمنع الحسم فيها، فكان الردّ حسم يبرود ثم عملية مزدوجة في مزارع شبعا والجولان، واليوم واضح أنّ الغارات المتعدّدة الأدوار ستلقى وفقا لمعلومات مؤكدة رداً متعدّد الأبعاد، فالسير بالحسم في جوبر والقلمون وحلب أولوية لسورية والمقاومة، والردّ المناسب المباشر كما يبدو هذه المرة لن ينتظر إنجاز الحسم، فنكون على موعد ليس بعيداً لردّ يحسم الجدل، بانتظار حسم يثير المزيد من الجدل.

«توب نيوز»

«واشنطن بوست» أصدق

ـ أول ما أقوم بتعليمه للمتدرّبين على الصحافة وصياغة الأخبار هو أنّ الخبر واحد، وأنّ الإضافات التي تقدّمها وسيلة الإعلام هي السياسة، فالإعلام لا حياد فيه وذكاء الإعلام في تقديم خلفية للخبر وإضافات تندمج فيه وتطغى عليه دون أن ينتبه المتلقي أنها مدروسة ومبرمجة.

ـ مثلاً توصلت إيران والغرب إلى تفاهم نووي، هذا الخبر، الإضافة قد تكون «والجدير ذكره أنه ينصّ على تفتيش منشآت كانت ترفض إيران تفتيشها»، الإيحاء بتنازل إيراني، أو «أنّ واشنطن وافقت على حق إيران في التخصيب وهو ما كانت ترفضه طوال عقود وشكل جوهر النزاع»، إيحاء بتفوّق إيران التفاوضي، والمعلومتان صحيحتان، أما ذكرهما معاً فليس حياداً بل تقديم صورة لتساوي التنازلات.

ـ الغارات على سورية وردت في «واشنطن بوست» مع إضافة: «مقربون من إسرائيل يربطونها بسلاح لحزب الله، والجدير ذكره أنّ القصف الأميركي ينحصر بداعش التي فشلت في هجوم على مطار دير الزور امام الجيش السوري بينما تدعم إسرائيل جبهة النصرة - القاعدة التي تبدو مهدّدة من الجيش السوري في مناطق كثيرة».

التعليق السياسي

ورقة عمل حول مقاومة الإرهاب التكفيري في لبنان

■ د. سمير صباغ*

الإرهاب التكفيري ظاهرة جديدة تختلف عن سائر الأشكال الإرهابية التي عرفتها المجتمعات الإنسانية فيما مضى، فهو يدّعي استناده لأحكام الدين الإسلامي في المصحف الشريف وفي الأحاديث والسير النبوية وفي آراء واجتهادات وفتاوى الفقهاء والأئمة المسلمين على اختلاف مذاهبهم.

ما يهمنا ونحن نعاين هذا الإرهاب التكفيري وخطره الوجودي على الدول والشعوب الإسلامية وعلى دول العالم أن نسجل ما يلي:

أنّ القول باستناد هذا الإرهاب التكفيري لأحكام الدين الإسلامي هو مجرد وهم وادعاء متهاو وباطل، فالإيمان ونقيضه الكفر في الإسلام متروك أمرهً للإنسان ولإرادته الحرة في الاختيار والاعتناق بين هذا وذاك، وأيضاً في العودة عن هذا الاختيار أو الاعتناق أو الانصراف عن كلا الإيمان والكفر معاً. هذا في الحياة الدنيا، أما الحساب والجزاء (الثواب والعقاب)، فقد تبيّن أنّ الدين الإسلامي تركهما للحياة الآخرة. وعليه لا يحقّ لأحد في الحياة الدنيا (نبياً أو رسولاً أو إماماً أو سلطة سياسية أو مرجعية دينية) أن يتدخل في حرية الإنسان واختياره الإيمان أو الكفر، واستطراداً، لا يحقّ لشخص أو هيئة اتخاذ صفة أو دور الاتهام أو الادعاء أو الحكم أو التدخل في الخلافات وتنفيذ العقوبة لمن كفر، فذلك الأمر يختصّ به الله وحده في الحياة الآخرة في يوم الحساب تبعاً لنص آيات المصحف ومنها التالية: «إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون» (البقرة 62)، «لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغيّ» (البقرة 256)، «ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعاً، أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين» (يونس – 99)، «وقل الحقّ من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر» (الكهف – 29)، «إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين والمجوس والذين أشركوا ، إنّ الله يفصل بينهم يوم القيامة» (الحج – 17)، «وإن جادلوك ، فقل الله أعلم بما تعملون الله يحكم بينكم يوم القيامة فيما كنتم تختلفون» (الحج 68 – 69)، «فذكر إنما أنت بمذكر لست عليهم بمسيطر (الغاشية –21 22)، «أدعك إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن إنّ ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين» (النحل – 125)، «إنّ عبادي ليس لك عليهم سلطان وكفي بربك وكيلا» (الإسراء – 65)، «ليس عليك هداهم ولكنّ الله يهدي من يشاء» (البقرة – 27)، «ولقد كرّمنا بني آدم وفضّلناهم على كثير من خلقنا تفضيلا» (الإسراء – 70).

فبهذه الآيات البينات في القرآن الكريم وغيرها الكثير تظهر كم هي راقيّة ورائعة تلك العلاقة بين الله وعباده والقائمة على الحرية في كلّ المجالات وعلى رأسها حرية المعتقد وحرية العبادة وحرية الطاعة وحرية المعصية إلى يوم الدين والحساب. فمن أين لهذا الإرهابي التكفيري أن يجوّز لنفسه تكفير الناس وتنفيذ العقاب قتلاً وذبحاً وبقراً للبطون وأكلاً للقلوب والأكباد، إضافة إلى إكراه أتباع الأديان الأخرى من غير المسلمين على إشهار إسلامهم، وذرائعه في ذلك السير على خطى الأسلاف في بعض فترات التاريخ العربي – الإسلامي بالرغم من أنّ النصّ القرءاني ينهيه عن ذلك: «تلك أمة قد خلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم ولا تسألون عما كانوا يعملون»(البقرة 134 – 141).

إنّ الأمة العربية بأقطارها كافة، ومعها العالم الإسلامي بكافة أممه، هما المستهدفان حالياً من قبل حركات الإرهاب التكفيري التي هي في الواقع نسخة منقّحة ومتقدمة عن قوى الفوضى الخلاقة التي ابتدعتها وهندستها وأطلقتها الإمبريالية الأميركية بالتحالف مع أنظمة الحكم العربية الرجعية – البترولية ومع النظام الاستيطاني «الإسرائيلي» الصهيوني في فلسطين المحتلة وهدفها وضع خارطة الشرق الأوسط الجديد موضع التنفيذ وبها يتحقق ما يلي:

منع الأمة العربية من تحقيق وحدتها السياسية وتحقيق نهوضها الاقتصادي والاجتماعي، وأخذ موقعها الفعّال في العالم .

محاصرة نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية وضربها بحجة سعيها إلى تملك السلاح النووي ومنعها من مساعدة قوى المقاومة والممانعة العربية وشلّ كفاحها المشروع من أجل تحرير الأرض العربية المحتلة في فلسطين وغيرها.

ضمان أمن «إسرائيل» إلى آماد طويلة وإبقائها الأقوى في الشرق وحارساً لمصالح أميركا الاستراتيجية في هذه البقعة من العالم واحتواء النفط العربي.

منع قيام محور عالمي، من جديد، في وجه محور الإمبريالية والعولمة يتألف من روسيا والصين وإيران والمنطقة العربية وسائر الدول في العالم المتضرّرة من آثار زعامة القطب الواحد للعالم.

إنّ الإرهاب التكفيري بكلّ مكوناته وتركيباته، بدءاً بـ«القاعدة» مروراً بـ«داعش» و«جبهة النصرة» وانتهاءً بالتنظيمات التكفيرية كافة، على اختلاف أحجامها وأسمائها والمنتشرة في آسيا وأفريقيا، وخلاياها النائمة هنا وهناك في أوروبا وفي بقيّة العالم، هو الخطر الوجودي الداهم، على غرار الخطر الوجودي المتمثل في «إسرائيل» والذي يجب التصدي له بكافة السبل العسكرية والأمنية والسياسية والفكرية والثقافية والتزام قواعد الاقتصاد الحربي في معركة لا تتوقف إلا باجتثاث هذا الخطر السرطاني.

إنّ المؤسسات الدينية الإسلامية (الأزهر الشريف والنجف الأشرف وقم المشرفة وجامعة الزيتونة) بصفتها المرجعيات الشرعية والرسمية في العالم الإسلامي، مطالبة أكثر من أي وقت مضى بهبّة ووقفة شجاعة ومتضامنة فيما بينها، لتتصدى لهذا الإرهاب التكفيري الذي يدّعي زوراً وبهتاناً أنه ينتمي إلى الدين الإسلامي الحنيف ويسعى إلى إعلاء كلمته وسيادته في المجتمع العالمي، بينما هو في الحقيقة ليس إلا نسخة جديدة من المنافقين المتأسلمين الذين عاثوا فساداً ومكراً وتآمراً زمن النبي محمد، كما تؤكد ذلك آيات كثيرة في القرآن الكريم. وعلى تلك المؤسسات أن تعلن في قراراتها وتوصياتها وفي وثائقها مجتمعة ومنفردة، عن خروج هذه الفئة الباغية عن أحكام وقيم الدين الإسلامي، هذا بالإضافة إلى وجوب إطلاق هذه المؤسسات حرية التفكير والبحث لكلّ المفكرين المتنورين بهدف الإصلاح والتحديث التزاماً بنصّ الآية الكريمة :«قال يا قومي أرأيتم أن كنت على بينة من ربي ورزقني منه رزقاً حسناً وما أريد أن أخالفكم إلى ما أنهاكم عنه إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب» (هود – 88). عسى أن يكون ذلك إيذاناً بحركة ثقافية تنويرية في إطار الفكر الإسلامي تضع حداً لكافة أشكال الأفكار الأصولية والسلفية وتفتح الطريق سالكة إلى فكر الأصالة والمعاصرة إعمالاً لقوله تعالى : « والراسخون في العلم يقولون آمنا به كلّ من عند ربنا وما يذكر إلا أولوا الألباب « (عمران – 7) «... إنّ في ذلك لآيات لقوم يتفكرون « (الروم – 21) .

بناء على ذلك ، فإنّ الحركة الوطنية للتغيير الديمقراطي تتقدم بهذا البيان وفيه:

أولا: تدعو الشعب اللبناني بكلّ مكوناته الدينية والمذهبية والحزبية وجمعياته الجهوية وتنظيمات المجتمع المدني نساء ورجالاً إلى وقفة واحدة تتعالى فوق الحسابات الضيقة وإلى التراص صفاً واحداً وراء جيش لبنان البطل وقواه الأمنية ومقاومته الباسلة . فجزء من أراضي لبنان بات محتلاً من هذا الخطر وباتت خلاياه النائمة منتشرة في طول البلاد وعرضها ساحلاً وجبلاً وداخلاً في مدننا وقرانا ومناطقنا وفي مجتمعات النزوح الفلسطينية والسورية وهي تنتظر ساعة صفرها لتندفع قتلاً وتدميراً وإعلان إمارات وولايات تطيح بلبنان وتحول شعبه إلى رهائن ورعايا.

ثانياً: تطلب إلى الدولة اللبنانية بسلطاتها الدستورية القائمة حالياً في مجلس الوزراء وفي مجلس النواب إلى الإقلاع فوراً عن المماحكات السياسية الرخيصة المتمادية التي أزعجت الشعب اللبناني وقواه الشعبية الديمقراطية والتي حالت دون انتخاب رئيس جمهورية جديد للبلاد، والمبادرة فوراً إلى عقد جلسة نيابية تضم كلّ النواب لانتخاب رئيس للجمهورية لتكتمل بذلك سلطات الحكم الدستورية الثلاث وليجتمع بعدها فوراً مجلس الدفاع الأعلى برئاسة رئيس الجمهورية لاتخاذ القرارات الميدانية المناسبة بعدما يكون مجلس الوزراء قد اجتمع برئاسة رئيس الجمهورية ووضع خطة للتصدي لخطر الإرهاب التكفيري الوجودي ونرى أن يكون منها:

إقلاع الحكومة عن سياسة النأي بالنفس واعتماد سياسة الدفاع عن النفس هناك في جرود عرسال من الأرض اللبنانية وهنا في الداخل في تجفيف كل الخلايا الإرهابية التكفيرية النائمة.

إعادة الاعتبار إلى القاعدة الذهبية «الجيش والشعب والمقاومة» وحشد كلّ الطاقات وراء هذا الثالوث لطرد الاحتلال الإرهابي التكفيري وتحرير الأرض من دنسه.

الدخول في مفاوضات فورية بين الحكومتين اللبنانية والسورية واجتماعات عسكرية بين قيادتي جيشي البلدين لوضع خطة مشتركة لتطهير جرود القلمون في سورية وفي لبنان من الإرهاب التكفيري واستعادة السيادة اللبنانية على المناطق اللبنانية منها.

مسارعة الحكومة اللبنانية إلى طلب انعقاد مجلس الأمن ومجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية بشكل عاجل لدرس شكوى لبنان المتعلقة بواقع البؤر التكفيرية المسلحة في منطقة الجولان السورية وفي منطقة مزارع شبعا وسفوح جبل الشيخ اللبنانية المطلة على لبنان والمحتلة كلها من قبل «إسرائيل» وجيشها، ومساعدة «إسرائيل» لهذه البؤر التكفيرية المسلحة وتقديم كافة أشكال المساعدات العسكرية والتموينية ومعالجات الجرحى في مستشفياتها، ودعمها للإقدام على توسيع انتشارها في محاولة غزو واحتلال للأراضي اللبنانية المتاخمة والملاصقة لهاتين المنطقتين في العرقوب وراشيا ، ما يشكل اعتداء على لبنان من قبل «إسرائيل» وخرقاً لخطوط الهدنة ولسيادة لبنان.

ثالثاً: إنّ الحركة الوطنية للتغيير الديمقراطي، وتحسساً منها لخطورة هذه المرحلة التي يمر بها لبنان تضم صوتها إلى الأصوات اللبنانية الفاعلة التي ترى ضرورة عقد مؤتمر وطني شعبي يضم أوسع القوى والأحزاب والهيئات ومنظمات المجتمع المدني لبحث موضوع الخطر الإرهابي التكفيري الوجودي على لبنان واحتلالها لجزء من أراضيه واتخاذ القرارات والتوصيات المناسبة في هذا الاتجاه، ويسعدها أن تكون هذه الورقة إحدى وثائق المؤتمر لمناقشتها واتخاذ ما يلزم بشأنها ، ومنها الاقتراح بتشكيل هيئة وطنية لمقاومة هذا الإرهاب التكفيري ثقافياً وفكرياً إلى جانب مقاومته عسكريا.

*** رئيس الاتحاد البيروتي
ورئيس رابطة العروبة والتقدّم**

العدل والإحسان: فواعل ومآزق ومغانم الداخل والخارج

■ عبد الفتاح نعوم - المغرب

تهيمن على الحقل السياسي المغربي الراهن مستويات متداخلة من الصراع الهادئ، وهذا الصراع يشغل ساحتين، ويَنْرصد في فعل ثلاث فواعل، ويخلط أوراق الداخل بالخارج. فساحة الاقتصاد مقابل ساحة السياسة، والملكية مقابل العدل والإحسان وطبقة رجال الأعمال، وأخيراً الارتباط بين الداخل والخارج. تلك هي عناوين الحقل السياسي المغربي الراهن، الفريد أنّ كلّ الأطراف عينُها على العدل والإحسان، بحيث أنّ التحوّلات قادمة وداهمة وبنية الحكم في المغرب تعرف ذلك أكثر من غيرها، وتراهن هي الأخرى على تحوّلات يمكن أن تعصف بالعدل من الإحسان من داخلها، فماذا تربح وماذا تخسر الجماعة من صراع تسعى إليه هي، ويراهن البعض على طاقتها التعبوية ليُطوِّع مآلاته؟

الفواعل

يستثنى «اليسار» من معادلة الفواعل المؤثرة في الحقل السياسي المغربي لأسباب لا تخفى على اليسار نفسه، ذلك أنّ من بين أهمّ تلك الأسباب استحالة تنظيماته المختلفة إلى شواخص تؤثث مسرح السياسة في المغرب، وغير قادرة على التأثير بعمق في موازين القوى. إلا أنّ بعض من المطالب التاريخية لبعض تلك التيارات حظيت بنوع من الاستعارة من لدن جماعة العدل والإحسان، واهمّ تلك المطالب «الملكية البرلمانية».

منذ ايكس ليبان نشب صراع بين مكونات المشهد حينئذ (القصر والحركة الوطنية) حول قضيتين مركزيتين، على اثر عدم الاتفاق حولهما تعرضت الحركة الوطنية التي كان يجمعها حزب الاستقلال إلى التشظي، وتمترست خلف تشكيلات جديدة، مثلتها «الأرستقراطية الفاسية» والقوى التقدمية الإصلاحية والحركة الفكرية والسياسية الليبرالية الناشئة (الوزاني). وكانت القضيتان تتمحوران حول طبيعة العلاقة مع المستعمر التقليدي وطبيعة علاقة الملكية بالحكم. فكان الخلاف بين التيار التقدمي قائماً بخصوص المواقف من التبعية، وكان الخلاف بينهما معاً من جهة وبين القصر قائماً بخصوص موقع الملكية من هرم السلطة، وطبيعة صلاحياته داخل عجلة نظام الحكم الوليد. يروي عبد الرحيم بوعبيد في حوار بينه وبين ولي العهد حينئذ، يدور مضمونه حول الأفق الذي كان يراه كلاهما للملكية، والذي يعكس رغبة جامحة لولي العهد آنذاك في تقوية موقع الملكية، وجعل الطبيعة السياسية لنظلم الحكم ترتكز على ملكية تنفيذية، فكانت جذور الصراع حول الملكية البرلمانية عائدة إلى تأول كلّ طرف من هؤلاء للديمقراطية.

جاءت الستينات وأفلت، وتركت وراءها شروخاً في الدستور وفي السياسة وفي الاجتماع والاقتصاد، والتقت تلك الأزمات والشروخ مع ما حملته السبعينيات، فقد وصلت الحركة الماركسية اللينينية (حملم) ذروتها، ونشب صراع بينها وبين كل المكونات المذكورة السابقة، فلم يكن في برنامجها الملكية بجميع صورها، واحتفظت القوى الاشتراكية الديمقراطية التي كانت قد شرعت في التشرذم هي الأخرى تأسيساً على الخلافات التكتيكية والصراعات على الزعامة أحيانا، بقيت محتفظة بمطلب «الملكية البرلمانية»، وفي تلك الفترة كانت حركة «العدل والإحسان» قد بدأت تستلّ منها مطلبها ذاك، وتتبناه بشكل أو بآخر.

امتازت تلك الحركة التي سرعان ما أصبحت جماعة بجمعها بين مطلب بعيد المدى متمثل في «القومة وإعلان الخلافة»، وبين مطلب آني مضمونه الحدّ من الصلاحيات السياسية للملكية، وتضع برنامجاً لبلوغه تسميه «الميثاق»، وهو وسيلة للجمع بين القوى من جميع الاتجاهات من جل تحقيق المكاسب «الديمقراطية الآنية»، وقد كان انخراط الجماعية في حركة 20 شباط نموذجاً مصغراً لتلك الميثاقية. فالجماعة بذلك تكون قد جمعت بين ما كان مشتتاً في برامج حركات وتيارات اليسار المغربي، وبمضمون يختلف تماماً عن ذلك الذي صيغَ في برامجهم.

في جميع الأحوال ينصبّ مطلب «الملكية البرلمانية» على إعادة إنتاج المستوى السياسي في نظام الحكم بالمغرب، بما يعني الحدّ من سلطات الملك التنفيذية. لكن الملكية متعنتة في التشبّث بصلاحياتها تلك، ومتشبّثة بما يضفي عليها الشرعية / المقبولية، وقابلة أيضاً لأن تتأثر بالتحوّلات وتخضع لتقلبات موازين القوى، وبالتالي تقديم التنازلات الممكنة. إلا أنّ سرّ التمسك بذلك هو الحدّ من سلطات الملكية القمينة بتحصين مصالحها، ولهذا رفع في حركة 20 فشباط شعار «فصل السلطة عن الثروة» ورفعت معه التنديدات بمدبّري الثروة الملكية.

وإذا توسّعت صيغة الفواعل أكثر وجدنا أنّ هناك «طبقة رجال الأعمال المليارديرات» الذين يرغبون في إعادة إنتاج المستوى الاقتصادي في نظام الحكم، وتحويل الاقتصاد من هيمنة علاقات الإنتاج التقليدية السائدة إلى اقتصاد مصنع بالكامل، وهؤلاء من مصلحتهم أيضاً أن تسفر موازين القوى في السياسة والاجتماع عن الحدّ من صلاحيات الملك، لكن يتضح أنّ الملكية بدأت عملياً تستبق تلك الطموحات، وتسرع للتأسيس على التحوّلات العالمية الراهنة (الالتحاق بنادي القوى الصاعدة).

المآزق والمغانم

كي تصل جماعة العدل والإحسان إلى مآربها فهي محاطة بمعادلات دقيقة، ومخاطر التحوّلات التي تهدّد بنية الحكم وتدفعها إلى تقديم التنازلات تلو الأخرى، تهدّد الجماعة أيضاً، فهي تمرّ أمام الاستحقاقات وتخسر منها في بعض الأحيان، وهي مخترقة لا محالة من جهات مختلفة، هذا حال كلّ التنظيمات المثيلة. لكن ثمة مأزق التحوّلات الآتية من داخل الجماعة، فهي لم يكن بمقدورها مثلاً أن تسمح لمنشد منتسب إليها في السابق أن يغني على نحو لا يميّزه عن أيّ مغني آخر، هذا شيء جيد لكنه يجعل الجماعة تضع نفسها في شرخ بين إسلاميتها وبين ما يجري الاعتقاد بأنه «حرام» والجماعة تبيحه لأعضائها، كما انه أمر مفتوح على التكرار، ومن يدري ربما بعد سنوات ينمو تيار ليبرالي داخل الجماعة.

وهناك مأزق الديمقراطية الداخلية في الجماعة، فلا شك أنّ أيّ ممتعض من تقبيل يد الملك واستقباله ببهرجة بالغة، لا شك انه لن يثق في مشروع العدل والإحسان حينما يرى أنّ الشيء نفسه يحصل مع قياداتها، ولعل مقاطع الفيديو حول أسلوب استقبال مرشدها السابق تؤكد ذلك، فكما تحمل تلك الصور رسائل إلى «أمير المؤمنين» الذي ترفض الجماعة إمارته، تحمل رسائل معاكسة لمن «يأمل خيراً» في الجماعة. زيادة على ذلك فالجماعة لا مانع لديها في رفاهة قياداتها وعيشهم الرغيد، ولا مانع لديها من التفاوت الاجتماعي القائم بين أفرادها، وهو ما يشي بأنها قد تكرّسه في المجتمع في حالة وصولها إلى السلطة وفق منظورها الحالي، فيجري فقط استبدال «أمير للمؤمنين» يقف على طرفي الحداثة والتقليد، ويقبل بالتنازلات من حين إلى آخر، ويصبح مكانه «أمير مؤمنين» لا يتنازل عن شيء بل ويعتقد جازماً أنه هو وقراراته الصواب المطلق.

ذلك يقود إلى معضلة قيم الديمقراطية وصورها العملية داخل الجماعة، وفي علاقتها بمن تدعوهم إلى «ميثاق». فقد كشف وجود الجماعة في حركة 20 شباط وخروجها منها أمران في غاية الأهمية في هذا الاتجاه. كانت كلّ ممارسات أفراد الجماعة تصبّ في الحط من شأن المكوّنات الأخرى، والرغبة الجامحة في قيادتها، واعتبار الحركة في أقلّ الحالات منبعاً للاستقطاب، ولفت أنظار الشارع، ورفع العصا في وجه النظام وجلبه إلى تسويات قادمة (أعضاء الجماعة ينقادون في مثل هذه الممارسات دون أن يستوعبوا أبعادها الاستراتيجية). وعندما خرجت الجماعة من الحركة تبيّن أنّ منسوب الممارسة الديمقراطية الذي تبشر الجماعة به في المجتمع، تبيّن انه ضعيف إلى منعدم داخلها، فتندّر أعضاء حركة 20 شباط كثيراً على أنهم هم من كان يخبر أعضاء الجماعة بأنّ الجماعة انسحبت من الحركة، وأن عليهم أن يعودوا أدراجهم!

فالجماعة في المدى المنظور لا تعد بشيء على درب تحسين مساوئ نظام الحكم الحالي في موضوع الديمقراطية، فهي لم تجد بعد صيغة نظرية للمساكنة (كما تريد ذلك) بين الديمقراطية والشورى والطاعة، ولا يوجد في ممارساتها ما يمكن البناء عليه في هذا الصدد، بحيث أنّ كلّ من يخالفون الخط العام ولو تكتيكياً يعامَلون بأسلوب لا ديمقراطي بدءاً بالبشيري وانتهاء بعبد العالي مجدوب. فالأكيد أنّ نظام الحكم يعرف كلّ هذه الأمور، والأكيد أنّ لديه معلومات عن تفاصيل كل الولادات الجنينية للتيارات المختلفة داخل الجماعة، سواء التي يجري وأدها، أو التي تحاول الجماعة استيعابها بمنطق التعدّد داخل الذات الواحدة.

تبقى علاقات الجماعة مع الولايات المتحدة الأميركية والتي تسبّب الكثير من الحرج للجماعة، وهي مسألة ذات تأثير، فالولايات المتحدة لديها معلومات حول ما سبق ذكره، وتستقي معلومات أخرى من صلتها بالجماعة، وهذا ليس خافياً. لكن أن تكون الجماعة في الحكم بصورة ما، فهذا يجعل الأمر أمام سيناريوين مختلفين، الاستمرار في خطب ودّ الولايات المتحدة كما فعل الإخوان غداة تسلمهم للسلطة في مصر، أو الخروج عن طوعها، وإعلان الاشتباك معها بعد استدراجها إلى مأزق الاعتراف بشرعية ومشروعية حكم الجماعة.

ربما الأميركي يضع السيناريو الثاني أمام عينيه بشدة، وذلك لسببين، لأن له سابقة مع قادة وحركات لم يكن في حسبانه أنهم سينقلبون عليه.

ويريد كل طرف للتحوّلات والتفاعلات أن تقوّض أركان غريمه، ويرجو أن تساعده الشروط القائمة أو القادمة على تطويع عناصر قوة غريمه لصالحه، فالنظام سيكون مجبراً على التنازلات أكثر وأكثر، والملكية لا مستقبل لها إلا إذا كانت برلمانية بالمعنى الدقيق للكلمة، والعدل والإحسان القوة الأولى في المغرب باتت تعرف جيداً أنها ليست لوحدها في الملعب، أنها مهما أضعفت القوى الأخرى أو استفادت من ضعفها فلن تستطيع فرض أجنداتها عليها.

«داعش» مكوّن... أم ذراع؟

■ شهناز صبحي فاكوش

في البدايات الأولى لظهور الإرهاب الممارس من قبل ما سمي بـ«داعش» على الساحة السورية، ضمن المؤامرة الكبرى التي تضربها، تداولت بعض وسائل الإعلام المغرضة أنّ تنظيم «داعش» هو صنيعة النظام السوري، وأنه يضرب «جبهة النصرة» ولا يقترب من مواقع الجيش السوري.

كيف برزت هذه الفكرة الجهنمية ومن أي رحم إعلامي؟ وأي غرفة عمليات استخباراتية صدّرت هذه الفكرة؟ وأي العقول استهوت حتى أصبحت تُتَداول بين أكثر من مستوى ثقافي واجتماعي، وحتى بين بعض غير الناضجين سياسياً؟

في المرحلة التي صنفت فيها «النصرة» منظمة إرهابية،ازداد تداول نظرية أنّ «داعش» تابع للنظام السوري، لأنه يقاتل «النصرة».

لم يدرك البعض أنّ هذه الجماعات الإرهابية صنيعة أمريكا وأذرعها، إلا بعد أن امتدت يدها الآثمة لتطال أبناء الجيش السوري، فأيقنوا أنها و«النصرة» وأطراف محتضنة أخرى، وُجِدت لتدمير سوريةٍ الوطن والدولة وتفتيتها ديموغرافياً وتقسيمها جغرافياً.

عندما اتخذ تنظيم «داعش» الإرهابي لذاته مكوناً، له أكثر من جهة تموّله وتدعمه بالسلاح وتسهل له السيطرة على أراض سورية بكلّ ما عليها، في تبادل مصلحي ظهر أنّ اقتتاله و«النصرة» توزيع أدوار، تغطية لتمردهما على المشغل الأميركي.

انبرت أمريكا،بعد تصنيف «النصرة» إرهابية، لضرب «داعش» على الأراضي العراقية والسورية، فكثرت غاراتها غير المجدية، حتى وصلت إلى 4000 غارة، لم تكن بالدقة التي تتمتع بها «الحضارة الأميركية» والتي تمكنها من إنزال مسبار على سطح كوكب يبعد عن الأرض مئات الآلاف من الأميال، في النقطة المحدّدة على خرائط علمائها في مختبراتها الأرضية.

أقمارها الصناعية تخطئ في إحداثياتها، فتدمِّر صوامع الحبوب السورية بدل مواقع «داعش»، فما هي مشكلة أميركا مع القمح السوري؟ أهو رفض سورية ربط رغيف أبنائها بالقمح الأميركي كما غيرها، ورفضها العرض الأسترالي بالوكالة؟ أم هو حقد على نظام الأمن الغذائي الذي صنعه حافظ الأسد أساساً لسيادة وحرية سورية؟

خطأ آخر وقعت فيه أميركا عندما أرادت إرسال مساعدات جوية، لمحاصري عين العرب أصحاب الأرض الأصليين، ووقع في يد «داعش» التي كان من المفترض أن تنال ضربات قاصمة للظهر، ليتبين في ما بعد أنها تحوي معدات عسكرية ادعت أنها لدعم الأهالي.

اعتادت أمريكا عندما تفعل ما تريد خارجِ الشرعية الدولية أو المنطق الإنساني، أن تقدم اعتذاراً من بضع كلمات تتلاشى مع الأيام من التداول. فحين ضربت العراق بحجة امتلاكها النووي جاء اعتذارها في جملة أنّ المعلومات التي استندت إليها كانت غير صحيحة ومضلّلة! نقطة انتهى الأمر. أميركا تُضلل أمر في غاية السخرَية!!

اليوم عندما ضربت بعض البنى التحتية في سورية، ووصل الدعم لـ«داعش»، برّرت ذلك بخطأ حسابات أو خطأ إحداثيات. كم نحن سُذّج وكم ترانا هي أغبياء.

أميركا لم تخجل عندما قالت أنها تحتاج إلى سنوات طويلة للقضاء على «داعش»، وأنّ ضرباتها موجهة لتَحُد من انتشارها، وليس القضاء عليها.

عادت تروج لـ«النصرة» على أنها غير إرهابية، مع أنها هي التي صنّفتها كذلك، لتعود ذراعها التي، بحسب ظنها، ستسقط النظام في سورية بعد تدريب عناصرها في تركيا والأردن والسعودية. والجميع يمتثل ويعلن ذلك بصفاقة.

عندما بدأ الرأي العام يضع علامات استفهام حول الموقف الأميركي تجاه «النصرة»، توجهت عبر عملائها في المنطقة العربية (دول الخليج)، وعلى رأسها دولة الرمال إلى ما يسمّى بـ«الجيش الحر» وضمّنه خفاءً «جبهة النصرة».

الحقيقة أنّ كلّ إرهاب في العالم صنيعة أميركية، منذ 11 أيلول حتى تاريخه وإلى ما لا نهاية، كما في بداياتها، تنقله حيث تقرّر أنه لمصلحتها، مهما كانت كلفته وأثمانه.

خرجت الأزمة السورية من حيّز المحلية إلى العالمية، وأصبح لا بدّ من طاولة دولية حقيقية صادقة النوايا تناقش المسألة وتساعد في حلها سورياً باحتواء الجميع. لكن أيّ الدول يُقبل تدخلها وأيها نثق بصدقيتها، في مواجهة تلك التي تزيد اشتعالها حطباً.

الجميع يوقن أنّ المسألة السورية أصبحتٍ ورقة في أيدي الكثيرين الذين يستفيدون منها لأنّ لكل مصلحته ويتعامل معها من تلك النافذة.

أميركا يهمها أن تبقى سورية مشتعلة، لأنها جسر عبورها للعودة إلى المنطقة بعد خروجها من العراق، خاصة أنّ أوباما من بدايات حكمه وإعلانه سحب قواته، وجد أنّ سورية دولة قوية كفاية، ونيتها خالصة في مساعدته للخروج من العراق وإنهاء احتلاله ليستعيد عافيته.

ما قدمه أوباما للسياسة الأميركية، أكبر مما صنعه بوش الإبن الذي دمّر العراق برعونته. أوباما استطاع تدمير الأمة العربية كلها وتفكيكها بأقل الخسائر، بما دعي الربيع العربي. ما زاد في تكريس أكثر من سايكس بيكو ووأد المشروع النهضوي العربي في مواجهة المشروع الصهيوني.

بوش الإبن أعدم صدام حسين. وربيع أوباما أعدم القذافي، وسجن مبارك، ونفى زين العابدين، وأدخل لبنان في فراغين رئاسيين وأحرق الرئيس اليمني، وحاول النيل من الرئاسة السورية، وهنا فشّله السوريون.

أوباما استطاع عسكرة الاقتصاد الأميركي إنقاذاً له من الانهيار الذي ضربه لزمن، ولم يحظ كسابقه بنقمة الأمهات الأميركيات على موت أبنائهن.

تحاول كل الأطراف التي تتعاطى مع الأزمة السورية، وفيها بعض الأصابع الداخلية المزروعة في الساحة المحلية، تحقيق مصالحها عبر طول الأزمة. فانتهاؤها يكشف الكثير من القضايا التي قد تؤدي إلى انهيار عروش ومؤسسات، وكشف سياسات ظاهرها غير باطنها.

الأساس في كلّ ذلك هو إعلان موت القضية الفلسطينية بحكم التقادم. البكم العربي الذي يخيِّم على متاهة المشاكل الداخلية لكل قطر، وصراع الفصائل الفلسطينية، يسرّع في ذلك. أما الرابح الوحيد فهو الصهيونية التي تحتل فلسطين.